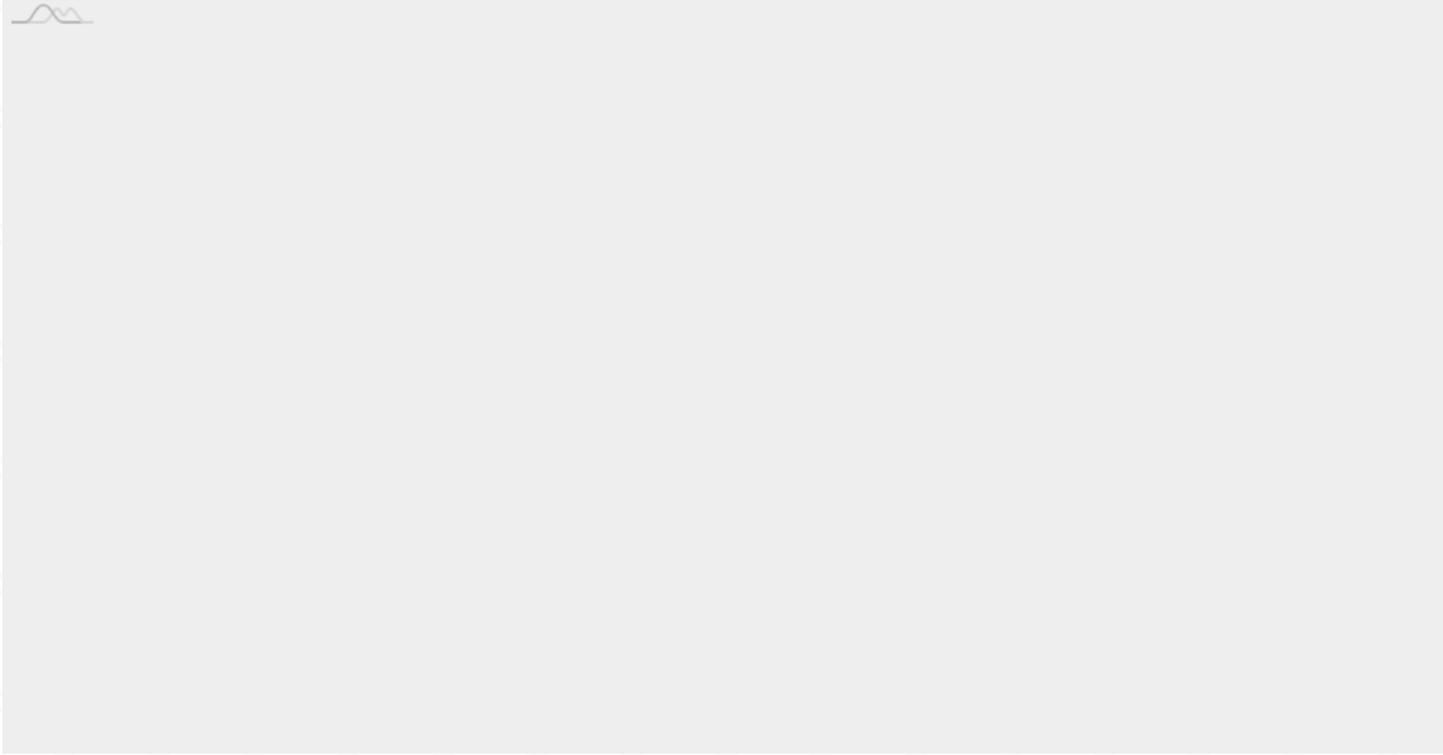


مؤشر

ترجمات





فاينانشيال تايمز: ثمانية عشر يوماً في أكتوبر - كيف قلبت إسرائيل خسائرها الأولية

(إقليمي ودولي . فاينانشال تايمز)

يستعرض تقرير نشرته صحيفة فاينانشيال تايمز كتاب «ثمانية عشر يوماً في أكتوبر: حرب يوم الغفران وكيف خلقت الشرق الأوسط الجديد» لمؤلفه أوري كوفمان والذي يتناول كيف قلبت إسرائيل خسائرها الأولية في حرب أكتوبر.

وقالت الصحيفة في مستهل عرضها للكتاب إن لحظة بدء الحرب تُدرس الآن باعتبارها واحدة من كلاسيكيات الهجوم المفاجئ، ليس لأن العرب نجحوا في إخفاء استعداداتهم للحرب - رغم أنهم فعلوا ذلك - ولكن لأن أولئك الذين هم على رأس المخابرات العسكرية الإسرائيلية قرروا تجاهل علامات التحذير التي تبدو الآن صارخة للغاية.

لقد سيطر على الإسرائيليين مفهوم مفاده أن سوريا لن تخوض حرباً بدون مصر، وفي المقابل لن تخوض مصر الحرب حتى تتمكن من تحييد القوات الجوية الإسرائيلية، التي استخدمت لمثل هذا التأثير المميت ضدهم في حرب الأيام الست في يونيو 1967.

وقد تعززت تلك الخطة من خلال الغطرسة الإسرائيلية التي غالباً ما تنبع من الانتصارات المنتظمة وما يترتب على ذلك من التقليل من شأن وتقييم العدو.

ويتطرق الكتاب إلى عمليات إسرائيل في 18 يوماً من حرب أكتوبر 1973 مع مصر وسوريا، عندما تمكنت إسرائيل من قلب المد ضد الخسائر الأولية.

وبعد الخسائر الأولية، شنت إسرائيل هجوماً مضاداً نجح في اختراق الخطوط المصرية والسورية وإحاطة الجيش المصري الثالث، مؤكدة على التنقل والمبادرة الفردية في ساحة المعركة.

وأشار الكتاب إلى أوجه القصور اللوجستية، بما في ذلك نقص الذخيرة، والتي أعاقت استجابة إسرائيل في البداية حتى بدأت الولايات المتحدة جسراً جويًا طارئاً لإعادة إمداد إسرائيل بأسلحة حديثة مثل صواريخ أيه جي أم - 65 ميفريك لطائراتها المقاتلة.

ولفت الكتاب إلى أن الإرادة السياسية في إسرائيل تعززت باستقالة رئيسة الوزراء غولدا مائير بعد الإخفاقات المبكرة، لكن الزعيم الجديد إسحاق رابين حافظ على عزمه الوطني على صراع طويل الأمد.

ولم تترسخ مكاسب إسرائيل الإقليمية في نهاية المطاف في مصر وسوريا سياسياً وانسحبت من معظم الأراضي المحتلة، ولكنها استعادت سمعتها العسكرية وميزة الأسلحة النوعية على القوات العربية.

ويستخلص الكتاب الدروس من أهمية الدعم اللوجستي السريع، والمبادرة الفردية على أرض الواقع، وقوة الإرادة السياسية في تغيير مسار الهزائم المحتملة في حالات النزاع.

دويتشه فيله: كيف يمكن أن يتصاعد نزاع السد الإثيوبي ؟

(سياسي . دويتشه فيله)

تناول تقرير نشرته دويتشه فيله الألمانية أزمة سد النهضة المستمرة منذ سنوات وتداعيات استمرارها دون التوصل لحل يرضي جميع الأطراف.

في البداية، يلفت الموقع إلى أن الصراع حول بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، المعروف بسد النهضة، على نهر النيل الأزرق مستمر منذ 12 عامًا.

وفشلت إثيوبيا في إيجاد حل ودي مع دولتي مصر والسودان المجاورتين اللتين تقولان إن السد يهدد بقطع إمدادات المياه عنهما.

لكن إثيوبيا تعتبر السد بوابة للتنمية الاقتصادية في بلد يعيش فيه نصف 120 مليون مواطن بدون كهرباء.

هناك موجة احتجاج جديدة من مصر هذا الأسبوع بعد أن أعلنت إثيوبيا أنها أنهت المرحلة الرابعة والأخيرة من ملء خزان سد النهضة.

كيف يمكن أن يتصاعد نزاع السد؟

وأوضح الموقع أن إعلان إثيوبيا جاء بعد أسبوعين فقط من استئناف الدول الثلاث المفاوضات - بعد انقطاع طويل - بشأن اتفاق يأخذ في الاعتبار احتياجات المياه لجميع الدول الثلاث.

وشدد بعض الخبراء على أهمية تسوية نزاع السد عاجلاً وليس آجلاً، محذرين من أن الخلاف المطول قد يشكل تهديدات خطيرة للمنطقة الأوسع.

ونقل الموقع عن فيدل أماكي أوسو، خبير حل النزاعات الأفريقية، قوله إن الجيران المتنازعين يجب أن يعملوا على حل خلافاتهم على وجه السرعة لتجنب التصعيد إلى اشتباكات مباشرة محتملة بين الدول المعنية.

لكن الدكتور يعقوب أرسانو، المفاوض السابق ومحلل حوض النيل، قال إن إثيوبيا تتوقع مواصلة أنشطتها على السد دون حل الصراع.

تاريخ النزاع

وأشار الموقع إلى أن إثيوبيا أعلنت لأول مرة في عام 2010 عن خطط لبناء سد على نهر النيل الأزرق لتزويد إثيوبيا وجيرانها بأكثر من 5000 ميجاوات من الكهرباء.

وأثارت مصر مخاوف في ذلك الوقت، ورفعت شكواها إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحلها. لكن إثيوبيا قالت إن تصميمات السد قد اكتملت بالفعل.

في عام 2011، وضعت إثيوبيا حجر الزاوية للسد الجديد لبدء أعمال البناء في المشروع، وعرضت مشاركة مخططات

البناء مع مصر وسط الصراع.

عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية الثلاثية بما في ذلك وزراء المياه في مصر والسودان وإثيوبيا في العام نفسه.

عندما حولت إثيوبيا نهر النيل لبناء السد في عام 2013، قررت مصر التفاوض. واستؤنفت المحادثات بين إثيوبيا ومصر والسودان.

في عام 2014، أدى إنشاء لجنة من الخبراء إلى ما يسمى بإعلان المبادئ الذي يضمن لإثيوبيا تطوير السد مع تقليل التأثير المحتمل على مصر.

وقعت مصر والسودان وإثيوبيا في عام 2015 اتفاقية في الخرطوم لحل الخلافات بين الدول الثلاث. وجرى توقيع الصفقة حتى يمكن إجراء دراسات الأثر الفني على السد.

فشلت المفاوضات المستمرة في عام 2017، لكنها استؤنفت في عام 2018. لم يكن هناك تقدم كبير بين ذلك الحين و 2021، عندما تدخل الاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، فشلت أيضًا المحادثات التي رعاها الاتحاد الأفريقي في أبريل 2021 - والتي كانت الكتلة تأمل في أن تؤدي إلى اتفاق - مما أدى إلى تعليق المفاوضات.

واستؤنفت المفاوضات في أغسطس 2023 بعد أن قالت مصر وإثيوبيا في يوليو إنهما تأملان في الاتفاق على اتفاق في غضون أربعة أشهر.

معاهدات الحقبة الاستعمارية

وأوضح الموقع ان الصراع على السد له بعض الخلفيات التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية بين عامي 1882 و 1956.

قال أوسو على وجه التحديد عندما احتلت بريطانيا مصر: «خلال أيام الاستعمار، وخاصة في أوائل القرن العشرين، كان هناك هذا الاتفاق الذي جرى توقيعه بين دول الاستعمار».

غطت تلك الاتفاقية المستعمرات السابقة في شرق إفريقيا، بما في ذلك أوغندا وكينيا وتنزانيا وجميعهم يعتمدون على نهر النيل.

وقال أوسو إن الاتفاقية وقّعت لمنع أي عائق أمام تدفق النهر.

وتريد مصر والسودان الحفاظ على الحقوق - لكن إثيوبيا ترفض هذه الفكرة.

وقال أوسو إن معاهدات الحقبة الاستعمارية أدت إلى المأزق الحالي لأن إثيوبيا لم تكن جزءًا من الاتفاقية، مضيفًا أن الأمر كله يتعلق بالجوانب الفنية، وهي معقدة للغاية لأن إثيوبيا ليس لديها توقيع أو لم توقع أي وثيقة.

محاولات حل الأزمة

وأضاف الموقع أنه كانت هناك عدة محاولات فاشلة لحل الصراع. وألقى أوسو باللوم على المواقف غير المرنة التي يتخذها الطرفان.

وقال أوسو إن الهيئات مثل الاتحاد الأفريقي لديها تحديات عندما يتعلق الأمر بحل أزمة من هذا القبيل. وقال أوسو «الاتحاد الأفريقي ليس له سلطة على الدول الأعضاء»، مضيفاً أن الكتلة فعالة فقط في حالات محدودة.

وأكد أوسو أنه سيتعين على أطراف الصراع تقديم تنازلات للتوصل إلى اتفاق، وقال إن غياب تلك التنازلات سيطيل أمد الصراع.

وأضاف أن «النتيجة الأكثر أهمية ستكون اتفاق ثنائي أو حوار ثنائي».

ويمكن للأمم المتحدة والولايات المتحدة والصين ممارسة بعض النفوذ لحل الصراع، لكن أوسو حث الدول المنخرطة في الصراع على إظهار النضج في التعامل مع هذه الأزمة، مشيراً إلى إمكانية حلها إذا صدقت النوايا.

ذا ناشيونال: حظر مصر للنقاب في المدارس قوبل بالتشكيك

(ترجمات . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال بردود الفعل المختلفة التي أثارها قرار وزارة التربية والتعليم في مصر حظر ارتداء النقاب في إطار ضوابط الزي المدرسي للعام الدراسي المقبل.

وقال الموقع الإماراتي إن مرسوم يحظر على طالبات المدارس المصرية ارتداء النقاب قوبل بالتشكيك ورفضه الآباء والمعلمون.

وأصدرت وزارة التربية والتعليم مرسومًا يحدد سياسة موحدة للزي المدرسي تنص على أن يرتدي جميع الطلاب ملابس موحدة بألوان متفاوتة حسب المنطقة التعليمية.

وقالت الوزارة إنه إذا اختارت طالبة ارتداء الحجاب، فيشترط أن لا يحجب وجهها وأن لا تكون مجبرة على ارتدائه.

وقالت ميساء أبو مسلم، المسؤولة بوزارة التعليم، إن الحفاظ على الأمن داخل المدارس كان السبب الرئيس وراء حظر الوزارة للنقاب، مشيرة إلى إمكانية ارتداء غريباء للنقاب ودخول المدارس لتنفيذ جرائم.

رفض من بعض الآباء

ومع ذلك، رفض المرسوم بعض الآباء، الذين يرون في ارتداء النقاب اختياراً دينياً وليس توجيهاً مدرسياً.

ونقل الموقع عن نيرمين حسن، 52 عاماً، أم لخمسة أطفال أن ابنتها الكبرى ترتدي النقاب وفي حال تطبيق هذا القانون فسوف تخرجها من المدرسة، موضحة أن غيابها عن المدرسة لن يؤثر كثيراً في ظل اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية.

وقال مدير مدرسة في مدرسة للبنات في القاهرة إنه يتوقع أن يقاوم الآباء المرسوم الجديد.

من جانبها، أعربت نور سلام، 47 عاما، وابنتها الكبرى طالبة في جامعة القاهرة، عن شكوكها بشأن تنفيذ القرار. وأشارت إلى قواعد اللباس الخاصة بالجامعات الحكومية التي صدرت العام الماضي، والتي، كما تقول، تجاهلها إلى حد كبير العاملون بالجامعة.

وأضاف أن إدارات المدارس ان تكون قادرة على مواجهة معارضة الآباء بشأن هذه المسألة.

ولفت الموقع إلى الانتقادات التي وجهت لقانون الزي الخاص بالجامعات العام الماضي والذي اشترط ضوابط محددة بعد مقتل طالبتين في واقعتين شهيرتين العام الماضي.

وانتقدت رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة نهاد أبو قمصان القانون وأعربت العام الماضي عن مخاوفها من أن القانون يطفى على حق الطالبات في اختيار لباسها .

بصرف النظر عن حظر النقاب على الفتيات، منع مرسوم هذا الأسبوع الطلاب أيضا من استخدام أي كتب ومواد تعليمية لم تصدرها الوزارة، كما حظر الهواتف الذكية والتدخين في المباني المدرسية.

جيزواليم بوست: مصر تنتشل 87 جثة من ليبيا التي ضربتها العاصفة

(سياسي . جيزواليم بوست)

اهتمت صحيفة جيزواليم بوست الإسرائيلية بوفاة عشرات المصريين جراء العاصفة دانيال التي ضربت شرق ليبيا وراح ضحيتها الألاف.

ونقلت الصحيفة عن وزارة الهجرة المصرية قولها يوم، الأربعاء، إن مصر انتشلت 87 جثة من المصريين الذين لقوا حتفهم في ليبيا بسبب العاصفة دانيال.

وأضافت الوزارة المصرية أن الجيش المصري أعاد الجثث ودفنت في بلداتهم في مصر.

ميدل إيست آي: مقاطع فيديو مسربة تثير مخاوف بشأن الظروف المزرية داخل سجن بدر

(سياسي . ميدل إيست آي)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست آي الضوء على مقاطع الفيديو المسربة من أحد السجون المصرية التي نشرها أحد النشطاء المصريين في الخارج.

وقال الموقع البريطاني إن سلسلة من مقاطع الفيديو المسربة من داخل أحد السجون المصرية المشيدة حديثا أثارت

مخاوف جدية بين الجماعات الحقوقية والنشطاء بشأن أوضاع السجناء السياسيين، بما في ذلك قصور الرعاية الطبية والحبس الانفرادي وحظر الزيارات العائلية.

ونشر الناشط المصري على وسائل التواصل الاجتماعي المقيم في الولايات المتحدة، علي مهدي، يوم الاثنين مقطع فيديو يُزعم أنه يظهر زنازين كبار قادة جماعة الإخوان المسلمين.

ولم تتمكن ميدل إيست آي من التحقق بشكل مستقل من هويات السجناء، لكن جماعات حقوقية أكدت أن اللقطات كانت لمجمع سجن بدر.

جدل حول هوية الشخصيات

ولفت الموقع إلى أن أحد مقاطع الفيديو يُزعم أنه لصالح سلطان، الذي لديه إقامة قانونية كاملة في الولايات المتحدة ووالد الناشط البارز محمد سلطان. ومع ذلك، صرح نجله على موقع إكس أن الرجل الذي ظهر في الفيديو لم يكن والده.

كما أكدت مبادرة الحرية، وهي مجموعة تركز على السجناء السعوديين والمصريين، أن المطع لم يكن لصالح سلطان.

تواصلت ميدل إيست آي مع مهدي، الناشط المصري الذي نشر اللقطات، للتعليق على التسريبات، لكنها لم تتلق ردًا بحلول وقت النشر.

وقالت أليسون مكمانوس، كبيرة مديري الأمن القومي في مركز التقدم الأمريكي، عن اللقطات المسربة أن عائلات السجناء لم تسمح بالتسريبات والبعض، مثل محمد سلطان، ينكرون أن هؤلاء هم ذويهم.

وقالت مكمانوس على موقع إكس إن «طريقة مشاركة هذه التسريبات يمكن أن تضر بجهود تلك العائلات للإفراج عن ذويهم».

ظروف قاسية

ومع ذلك، فإن مقاطع الفيديو التي سُربت تعزز ما تحذر منه الجماعات الحقوقية والناشطون المصريون منذ شهر: أن الظروف داخل سجن بدر مؤسفة وأن النزلاء يعانون من المعاملة القاسية، بما في ذلك الإهمال الطبي، ووفقًا للموقع.

ويظهر مقطعان فيديو أيضاً أن فراش النزلاء يتكون فقط من فرشاة رقيقة موضوعة على الأرض، بينما تظهر جميع اللقطات المسربة أن كل نزيل بمفرده.

وقال عمرو عفيفي، مدير الأبحاث في مبادرة الحرية، إن مقاطع الفيديو تؤكد ما تحدثت عنه العائلات بشأن ظروف الاعتقال المزرية، مضيفاً أن الانتهاكات في بدر جزء لا يتجزأ من نظام عدالة يفتقر إلى الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة والمساءلة.

كما دعت مبادرة الحرية الحكومة المصرية إلى السماح للهيئات الدولية بالدخول والتحقيق في الأوضاع داخل نظام السجون في البلاد.

وسلّطت رسالة مسربة من المحتجزين اطلعت عليها ميدل إيست أي في فبراير الضوء على الواقع القاتم داخل السجن، بما في ذلك حظر الزيارات العائلية والرعاية الصحية غير الكافية.

وجاء في الرسالة أن أحد السجناء انتحر في زنزانه بينما حاول آخر الانتحار بعد أن رفض مسؤولو السجن السماح له بالاتصال بأسرته التي تعيش في مدينة تركية تضررت مؤخرًا من الزلزال المدمر.

ولفت الموقع إلى أن زنازين السجن المعروضة في مقاطع الفيديو التي المسربة يومي الاثنين والثلاثاء أكبر من تلك الموثقة سابقًا، وتظهر مساحة واسعة للأفراد للصلاة والوصول إلى المياه المعبأة في زجاجات. ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت السلطات هي من سمحت بتسريب اللقطات باعتبارها دفعة علاقات عامة.

الداخلية تنفي

ونوّه الموقع إلى أن وزارة الداخلية المصرية نفت، الإثنين، أن تكون مقاطع الفيديو قد صورت أيًا من قادة جماعة الإخوان المسلمين، أكبر جماعة سياسية معارضة في البلاد. وقد سُجن الآلاف من أعضاء وقادة جماعة الإخوان بعد الإطاحة بحكومة الرئيس محمد مرسي في عام 2013.

وتوفي مرسي في قاعة محكمة في يونيو 2019 بعد احتجازه في الحبس الانفرادي لمدة ست سنوات، فيما وصفه خبراء الأمم المتحدة بأنه «قتل تعسفي تقره الدولة».

وقالت وزارة الداخلية المصرية في منشور على فيسبوك إن «جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، بمن فيهم الأشخاص المذكورون في هذه الادعاءات، يتلقون رعاية طبية كاملة ويستخدمون كافتريات المراكز ويحضرون جلسات المحاكمة في القضايا التي يمثلون فيها».

واضاف «تتخذ اجراءات قانونية بشأن هذه الادعاءات والمسؤولين عنها».

«أسوأ من سجن العقرب ألف مرة»

ووفقًا للموقع، فمنذ أن أصبح رئيسًا في عام 2014، بنى السيسي ما لا يقل عن 28 سجنًا جديدًا - أكثر من ثلث العدد الإجمالي للسجون في مصر، والذي يقدر الآن بـ 81 سجنًا.

جاء مجمع سجن بدر الواقع شمال شرق القاهرة نتيجة لسياسة جديدة أطلقها السيسي في سبتمبر 2021. وتضمنت الخطة، التي تحمل عنوان الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تحديث مرافق الاحتجاز في البلاد.

بعد ذلك بوقت قصير، افتتحت القاهرة سجون بدر ووادي النطرون، وهما مجمعان كبيران للسجون، وبدأت في نقل السجناء السياسيين هناك. سجن بدر هو موطن لثلاثة سجون مختلفة بما في ذلك بدر 3، حيث يُحتجز عديد من السجناء السياسيين البارزين بعد نقلهم من مجمع سجن طرة سيئ السمعة - والذي يضم سجن العقرب شديد الحراسة - في عام 2022.

وروج السيسي لمرافق السجون الجديدة باعتبارها نموذجًا في الامتثال لحقوق الإنسان، لكن جماعات حقوقية انتقدتها لعدم تلبيتها للمعايير الدولية ولكونها أسوأ من السجون السابقة حيث كان المعتقلون السياسيون محتجزين.

وقال عفيفي «وثائقنا تشير إلى أن سجن بدر أسوأ من سجن العقرب سيئ السمعة».

وأضاف أن الضباط أنفسهم الذين أشرفوا على التعذيب في سجن العقرب انتقلوا إلى بدر. وجاءت المباني الجديدة بممارسات أسوأ.

وذكر الموقع أن مبادرة حتى آخر سجين، وهي حملة قادها المدافعون عن حقوق الإنسان وأسر المعتقلين للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين في مصر، أصدرت بيانًا عقب اللقطات المسربة، تفيد بأنها كانت تراقب «الحظر المتعمد المستمر الذي تفرضه إدارة السجون على الوصول إلى الضروريات الأساسية» داخل السجن.

كما أشارت المجموعة إلى أن أضواء المراقبة والكاميرات تعمل على مدار الساعة، وأن عديدًا من السجناء يعانون من نقص الرعاية الطبية. وأضافت المجموعة أن هناك ثمانين وفيات مسجلة في السجن بسبب «الإهمال الطبي المتعمد».

وقالت الحملة في بيان إن «السجناء في بدر ما زالوا محتجزين في ظروف قاسية وغير إنسانية وعقابية».

وأوضحت المجموعة أنه ومنذ اللحظة التي نُقل فيها السجناء إلى سجن بدر، سلطت الرسائل والمناشآت الضوء باستمرار على الظروف المزرية للاعتقال، بما في ذلك التعذيب الجماعي المنهجي، ووصف البعض الوضع بأنه «أسوأ ألف مرة من سجن العقرب».

كما لاحظت المجموعة أن السجناء محرومون من الاتصال بأسرهم ومحاميهم، وأفاد عديد من أسر المحتجزين أن زياراتهم «لا تتجاوز 20 دقيقة وأنها تتم بحضور الحراس وموظفي السجن».

في غضون ذلك، وثقت منظمة العفو الدولية أن السجناء في سجن بدر 3 محتجزون في «ظروف قاسية وغير إنسانية».

وشجبت منظمة العفو الجهود المصرية لتصوير السجن على أنه يطوي صفحة عن ثقافة السجون السيئة في البلاد.

وقالت منظمة العفو إنه بينما فُتح السجن «وسط ضجة كبيرة من السلطات»، في الواقع، «يواجه السجناء الانتهاكات الحقوقية نفسها التي أفسدت المؤسسات القديمة مرارًا، مما يكشف عدم وجود إرادة سياسية من السلطات المصرية لإنهاء أزمة حقوق الإنسان في البلاد».

أظهرت دراسة نشرتها الشبكة العربية لحقوق الإنسان في مارس أن مصر تحتجز ما يقدر بنحو 65 ألف سجين سياسي، جرى اعتقالهم بسبب معارضتهم لحكومة السيسي.

ولقي مئات الأشخاص حتفهم في السجن منذ انقلاب السيسي، بسبب الإهمال الطبي وعدم وجود نظام رعاية عاجلة عندما يعاني معتقل من حالة طبية طارئة، بما في ذلك مرسي والنائب السابق عصام العريان.

جيوپوليتيكال مونيتور: لماذا تعطي الصين الأقمار الصناعية لمصر ؟

(ترجمات . جيوپوليتيكال مونيتور)

نشر مركز جيوبوليتيكال مونيتور، الموقع الصيني المتخصص في التحليلات الجيوسياسية، تقريراً أعدّه أروشي سينغ يستعرض ما وراء تقديم الصين الأقمار الصناعية لمصر.

يشير الكاتب في مستهل تقريره إلى أن مصر أصبحت أول دولة أفريقية لديها القدرة على تجميع ودمج واختبار الأقمار الصناعية، بعد تسليم قمرين نموذجيين ممولين من الصين لمشروع القمر الصناعي المصري مصر سات 2. وصرح المسؤول التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، شريف صدقي، أن الاختبارات التي أجريت على نماذج الأقمار الصناعية افتتحت أكبر مركز تجميع وتكامل واختبار للأقمار الصناعية في إفريقيا وغرب آسيا، وصُمم من خلال منحة من بكين.

ولا يعمل هذا المركز على توطین صناعة الأقمار الصناعية في مصر فحسب، بل يضع البلاد أيضاً باعتبارها مركزاً رائداً في نقل التكنولوجيا إلى إفريقيا. ومن المقرر تسليم نموذج مصر سات 2 في تاريخ لاحق.

وعلاوة على ذلك، أكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية، رانيا المشاط، على أهمية التكنولوجيا المتقدمة في تعزيز قدرات مصر في مجال البحوث الفضائية مثل تطبيقات الاستشعار عن بعد. وفي الوقت نفسه، سلط السفير الصيني لدى مصر، لياو ليكيانغ، الضوء على الإنجاز الهام في التعاون الفضائي بين البلدين، مما زاد من تعزيز تطوير تكنولوجيا الفضاء في أفريقيا.

السياق التاريخي

وأشار الكاتب إلى أن بكين والقاهرة وقعتا في يناير منحة بقيمة 72 مليون دولار أمريكي لبرنامج الفضاء المصري، وهي ثالث منحة من الصين لمشروع قمر صناعي. وفي السنوات اللاحقة، سيتعاون المهندسون المصريون والصينيون في تشغيل القمر المصري بما في ذلك محطة التحكم الأرضية ونظام التطبيق.

أعلنت مصر أنه من المقرر إطلاق القمر الصناعي مصر سات 2 من الصين في أكتوبر المقبل. ومن المتوقع أن يغادر القمر الصناعي القاهرة في 28 يونيو ويخضع لاختبارات نهائية في الصين قبل إطلاقه. وهو مصمم ليكون عمره خمس سنوات من تاريخ إطلاقه.

ولفت الكاتب إلى أن لبقمر الصناعي المصري مصر سات 2 سوف يلعب دوراً مهماً في دعم رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة. وذكر المسؤولون المصريون أن القمر سيستخدم الموارد الوطنية على نحو فعال من خلال التعرف بدقة على أنواع المحاصيل وتوزيعها بناءً على ظروف الغلاف الجوي والتربة، واستكشاف الموارد المعدنية، وتيسير التخطيط الحضري، ورصد التحولات الساحلية.

ويمثل نقل الأقمار هذا إنجازاً كبيراً للصين لأن هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها اختباراً شاملاً على قمر كامل في الخارج على نطاق واسع وتنفذ بنجاح مشروع تعاون فضائي في بلد أجنبي لأول مرة.

تستثمر الصين في بناء مواقع إطلاق جديدة وشهدت دخول كل من الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص إلى صناعة الأقمار الصناعية. وتمتلك بكين حالياً أكثر من 700 قمر صناعي يعمل في المدار، ويستخدم الجيش نصفها تقريباً لمراقبة القوات الأمريكية على مستوى العالم.

تحتل مصر المرتبة الثالثة بين أكبر متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، متخلفة عن أوكرانيا وإسرائيل فقط. وفي الوقت نفسه، برزت مصر بوصفها متعاوناً شرقاً أوسطياً مهماً في مبادرة الحزام والطريق الصينية وجذبت استثمارات صينية كبيرة في السنوات الأخيرة.

هناك أكثر من 1500 مؤسسة صينية تعمل في مصر، وتركز على قطاعات مختلفة مثل تكنولوجيا المعلومات وتوفير الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وأقامت الصين ومصر شراكة شاملة، يبلغ إجمالي حافطة التعاون فيها حوالي 1.7 مليار دولار.

التشابكات الجيوسياسية

وأضاف الكاتب أن دولاً مثل باكستان ومصر تميلان إلى زيادة الاعتماد على الصين في بنيتها التحتية الرقمية، وقد تكون مهياً لدمج الإنترنت عبر الأقمار الصناعية الصينية في شبكاتها. وهذا يجعل دمج النطاق العريض للمدار الأرضي المنخفض الصيني في أنظمة شبكاتهم الحالية نتيجة محتملة. وذلك لأن بنيتهم التحتية الرقمية تعتمد بالفعل بشكل كبير على الأصول الصينية، بما في ذلك الكابلات البحرية وخطوط الألياف الضوئية وشبكات الجيل الخامس والمحطات الأرضية عبر الأقمار الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النفوذ الاقتصادي القوي للصين في مختلف الاقتصادات يمنح بكين القدرة على مواجهة تبني الخدمات الأمريكية.

وأفادت تقارير أن الصين تخطط لتطوير شبكة أقمار صناعية واسعة في مدار قريب من الأرض، بهدف توفير خدمات الإنترنت العالمية ومنافسة المستثمرين الأمريكيين في هذا الشأن مثل مشروع ستارلينك الذي أطلقه إيلون ماسك.

ووفقاً للكاتب، يذكر الخبراء أن «استراتيجية الصين هي التركيز على الدول الناشئة، التي تواجه قيوداً في التمويل»، و «تستهدف البلدان التي ليس لديها أي أقمار صناعية في المدار». وتعتبر الأقمار الصناعية الصينية جذابة للبلدان النامية نظراً لقدرتها على تحمل التكاليف بينما تقدم الصين مساعدة مالية لصفقات الأقمار الصناعية، إلى جانب فوائد إضافية مثل نقل التكنولوجيا والتدريب.

وتركز بكين أيضاً على ممر معلومات الحزام والطريق الفضائي، والذي يمكن البلدان المشاركة من الوصول إلى قدرات الإطلاق عبر الأقمار الصناعية والفضاء، وتعزيز إدارة مواردها، والتنبؤ بالطقس، والاستجابة للكوارث، والاتصال بالإنترنت، وتقليل الاعتماد على الأقمار الصناعية الأمريكية. وبالتالي، تزويد الصين بالعلاقات الجيدة والنفوذ والوصول إلى مرافق وقدرات الشركاء.

حالياً، تهتم بكين ببناء شبكات أقمار صناعية للاستشعار عن بعد في القارة الأفريقية تسمح للصين بدعم التكامل اللوجستي للدول الشريكة في الحزام والطريق.

ولعبت الصين دوراً حاسماً في إطلاق أول قمرين صناعيين للاتصالات في نيجيريا في عامي 2007 و 2011، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، كانت بكين مسؤولة عن نشر قمر الاتصالات الجزائري الأول في عام 2017. وفي عام 2018، أصبحت تونس أول موقع خارج الصين يستضيف محطة استقبال أرضية لنظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية، وفقاً لمحللين. علاوة على ذلك، ساعدت الصين إثيوبيا والسودان في إطلاق أول أقمارهما الصناعية على الإطلاق في عام 2019.

ومن خلال التعاون والشراكات المستمرة، تواصل الصين بسط نفوذها في مجال استكشاف الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية في جميع أنحاء العالم. وتتوافق تزويد الصين الأقمار الصناعية لمصر مع طموح الصين الأوسع لتوسيع وجودها ونفوذها في مجال الفضاء والخدمات القائمة على الأقمار الصناعية، مع دعم مبادرة الحزام والطريق وتعزيز مصالحها الاستراتيجية في أفريقيا وبالتالي إعداد بكين لتشكيل المشهد العالمي للاتصالات

والاتصال عبر الأقمار الصناعية. ويعكس حضورها المتزايد في صناعة الأقمار الصناعية أيضاً تركيز الصين الاستراتيجي على البلدان الناشئة التي تتمتع بنفوذ محدود للتفاوض أو التحكم في اتجاه المشاريع.
